Research Paper

The Impact of Asset Liability Management on the Profitability of Jordanian Commercial Banks

Saja Fathi Mohammed Younis[1], Laila Abdulkareem Mohammed[2], Obada Ibrahim Al-Majali[3]

[1,2]Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq.
[3] College of Business, Mutah University, karak, Jordan.

Corresponding author: Obada Ibrahim Al-Majali
Obada.almajali@mutah.edu.jo

DOI:https://doi.org/10.33899/tanra.v45i151.62470

Article History: *Received*: 9/4/2026, *Revised*:19/5/2026, *Accepted*: 14/6 /2026, *Published*: 1/9/2026

Abstract

This study examines the impact of Asset-Liability Management (ALM) on the profitability of Jordanian commercial banks. The Statistical Cost Accounting (SCA) model was employed, using balance sheet components, macroeconomic indicators, and bank-specific variables as explanatory factors. Profitability was measured by Return on Assets (ROA), with the study sample comprising 12 commercial banks over the period 2014–2023. Results from the fixed-effects analysis reveal that investments in securities portfolios have a significant positive impact on bank profitability. The findings further indicate that current deposits represent the most cost-effective source of funding, contributing significantly to the profitability of Jordanian banks. Conversely, borrowing from other financial institutions exerted a significant negative impact on profitability, suggesting that reliance on non-deposit financing often entails higher costs and narrower profit margins. Additionally, the results show that non-performing loans (NPLs) negatively affect ROA, highlighting credit risk as a primary factor undermining the profitability of Jordanian commercial banks. The rise in NPL ratios necessitates higher loan loss provisions, which directly reduce net income. The study recommends adopting strategic marketing initiatives to attract more current account deposits, given their flexibility and lower cost relative to alternative funding sources.

Keywords:
Asset-Liability Management (ALM), Profitability, Statistical Cost Accounting (SCA), Jordanian Commercial Banks.

Journal of
TANMIYAT AL-RAFIDAIN
(TANRA)
A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 45 , No. 151
Sep 2026

© University of Mosul | College of Administration and Economics, *Mosul, Iraq.*

TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a "Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0" enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Younis, Saja F. M.., Mohammed , Laila A., Al-Majali, Obada I. (2026). The Impact of Asset Liability Management on the Profitability of Jordanian Commercial Banks. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 45 (151), 183-208.
https://doi.org/10.33899/tanra.v45i151.62470

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

مجلة
تنمية الرافدين
(TANRA): **مجلة علمية، فصلية، دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.**
المجلد (45)، العدد (151)،
ايلول 2026

© جامعة الموصل |
كلية الإدارة والاقتصاد، *الموصل، العراق.*

تحتفظ (**TANRA**) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution)لـ (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الاقتباس: يونس ، سجى فتحي محمد، محمد، ليلى عبد الكريم.، المجالي، عبادة ابراهيم. (2026). تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية. *تنمية الرافدين*، 45 (151)، 318-820.
https://doi.org/10.33899/tanra.v45i151.62470

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.uomosul.edu.iq

ورقة بحثية

تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية

سجى فتحي محمد يونس[1]، ليلى عبد الكريم محمد[2]، عبادة إبراهيم المجالي[3]

[1، 2] قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق
[3] كلية الاعمال، جامعة مؤتة، الكرك ، الاردن

المؤلف المراسل: أ.م.د. عبادة إبراهيم المجالي (Obada.almajali@mutah.edu.jo)

DOI: https://doi.org/10.33899/tanra.v45i151.62470

تاريخ المقالة: *الاستلام*: 2026/4/9، *التعديل،التنقيح*: 2026/5/19، *القبول*:2026/6/14، *النشر* : 2026/9/1

المستخلص

تناولت الدراسة الحالية تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM)على ربحية البنوك التجارية الاردنية، تم توظيف نموذج محاسبة التكاليف الإحصائي(SCA –Statistical Cost Accounting) كدالة للميزانية العمومية والمتغيرات التفسيرية للاقتصاد الكلي والمتغيرات المصرفي. ولقياس الربحية، التي تُقاس بالعائد على الموجودات (ROA). تمثلت عينة الدراسة بـ 12 مصرفاً تجارياً خلال الفترة 2014– 2023. وأظهرت نتائج تحليل الأثر الثابت أن الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية تؤثر بشكل طردي ومعنوي في ربحية المصارف التجارية. كما كشفت النتائج أن الودائع الجارية من أرخص مصادر التمويل، ولها تأثير إيجابي معنوي في ربحية المصارف الأردنية. في المقابل، في حين كان للقروض من المؤسسات المالية الأخرى تأثير سلبي ومعنوي في ربحية المصارف. وتشير هذه النتيجة إلى أن اعتماد المصارف على التمويل غير الودائع غالباً ما تواجه تكاليف عالية وهامش ربح أقل. كما كشفت النتائج أن القروض غير العاملة لها تأثير سلبي في العائد على الموجودات. وهذا يشير إلى أن مخاطر الائتمان من العوامل الرئيسة المؤثرة بشكل سلبي في ربحية المصارف التجارية الأردنية. فزيادة نسبة القروض المتعثرة تتطلب مخصصات خسائر قروض عالية، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل بشكل مباشر. وأوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات تسويقية لجذب المزيد من الودائع الجارية لما تتمتع به من مرونة وانخفاض في التكلفة مقارنة بمصادر الأموال الأخرى.

الكلمات المفتاحية:

إدارة الموجودات والمطلوبات، الربحية، المحاسبة الإحصائية للتكاليف، البنوك التجارية الأردنية.

المقدمة

تعمل المصارف التجارية على أداء وظيفتها الأساسية في جذب الودائع ومنح القروض بهدف الحصول على أرباح مجزية وتعظيم القيمة السوقية لثروة المساهمين. تُعد إدارة الموجودات والمطلوبات (Asset–Liability Management – ALM) واحدة من أهم الركائز في العمل المصرفي المعاصر، حيث تُمثل المدخل الإستراتيجي الذي تعتمده المصارف لضمان التوازن الفعّال بين مصادر الأموال (المطلوبات) وأوجه استخداماتها (الموجودات) بما يضمن تحقيق السيولة وتعظيم الربحية والمحافظة على مستويات مخاطرة مقبولة ضمن الحدود الأمنة. لقد برزت أهمية هذه الإدارة بشكل جليّ نتيجة المتغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية، خاصة فيما يتعلق بالتقلبات المستمرة في أسعار الفائدة وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية وتنوع المخاطر المصرفية. كما تُمثل إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) نظاماً استراتيجياً جوهرياً يربط بين إدارة المخاطر، وتحسين الميزانية العمومية، والربحية طويلة الأجل. وتتضمن هذه الإدارة عملية متكاملة لموجودات المصارف (مثل القروض والأوراق المالية) والتزاماتها (مثل الودائع والاقتراض) بهدف الحفاظ على استقرار الأرباح، ورأس المال، والسيولة في ظل ظروف السوق المتغيرة(Gioia, 2025).

إذ تلجأ المصارف التجارية إلى إدارة الموجودات والمطلوبات بكفاءة وفعالية للحد من المخاطر التي تنشأ عن عدم التوافق بين موجوداتها ومطلوباتها. إذ تُعد إدارة الموجودات والمطلوبات أداة أساسية لرصد وقياس وإدارة المخاطر المصرفية التي لها تأثير مباشر في هامش الربح المتحقق والناتج عن فرق سعر الفائدة المُفروض على القروض وسعر الفائدة المدفوع على الودائع في ظل بيئة تنافسية. وحازت العلاقة بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في بيئات مصرفية مختلفة مثل دراسة Chishamba (2025) ودراسة (2025),.Akinselure et al ودراسة Ezeana & Ezeagba (2024) . وتهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية. حيث يمثل القطاع المصرفي الأردني العمود الفقري للاقتصاد الوطني الأردني والمحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. وشهد هذا القطاع خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية تمثلت في تزايد المنافسة بين المصارف وتشديد المتطلبات الرقابية التي يفرضها البنك المركزي الأردني خاصة فيما يتعلق بالمعايير الرقابية الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتطبيقها لمعايير التقارير المالية الدولية (خاصة المعيار رقم 9).

بناءً على ما تقدم، سيتم عرض الدراسة الحالية على النحو التالي :يقدم المبحث الأول منهجية الدراسة ومراجعة الدراسات السابقة حول دراسة تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM)على ربحية المصارف التجارية.

أما المبحث الثاني مفهوم وأهداف إدارة الموجودات والمطلوبات. بالإضافة إلى استراتيجيات ونظريات إدارة الموجودات والمطلوبات في حين يتناول المبحث الثالث الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة والأسلوب الإحصائي المستخدم في تحديد تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM)على ربحية المصارف التجارية الأردنية. وتم مناقشة النتائج واختبار فرضيات الدراسة في المبحث الرابع واختتم البحث بعرض ملخص لأهم الاستنتاجات والمقترحات.

1. منهجية الدراسة

1.1 . مشكلة الدراسة

تواجه المصارف تحدياً كبيراً في تحقيق التوازن الأمثل بين متطلبات السيولة والربحية والأمان. إذ أن الإدارة الكفؤة لهيكل الموجودات وهيكل المطلوبات تؤدي إلى زيادة هامش الربح في ظل تزايد المنافسة، والمخاطر المصرفية. في حين تُعد ضعف ممارسات إدارة الموجودات والمطلوبات في التخفيف من المخاطر، مثل عدم تطابق السيولة، وسوء إدارة الالتزامات، وتقلبات أسعار الفائدة السبب الأساسي لحالات إفلاس المصارف. تُبرز هذه الإخفاقات، بسبب التركيز الزائد في القطاعات غير المستقرة، واستراتيجيات تخصيص الموجودات الرديئة، وعدم كفاية الرقابة على المخاطر. وتبرز مشكلة الدراسة في التحقق من مدى نجاح المصارف في إدارة موجوداتها ومطلوباتها لتحقيق اقصى الأرباح.

وتسعى هذه الدراسة للإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1. هل هناك علاقة بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف التجارية العاملة في الأردن؟
2. كيف تؤثر إدارة الموجودات والمطلوبات على ربحية المصارف التجارية العاملة في الأردن؟

1.2 أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: يقدم البحث دليلاً تطبيقياً جديداً على مدى فاعلية إدارة الموجودات والمطلوبات في ظل التقلبات الاقتصادية والعوامل الداخلية المحددة للربحية.

الأهمية العملية: تساعد هذه الدراسة المدراء في المصارف في فهم مدى تأثير مكونات المطلوبات كالودائع الجارية ذات الكلفة الرخيصة مقابل مكونات الموجودات ومساهمتها في تحسين قرارات الرفع المالي والسيولة والربحية.

1.3 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى

1. دراسة العلاقة بين إدارة الموجودات والمطلوبات بربحية المصارف التجارية الأردنية.
2. تحليل تأثير إدارة الموجودات على ربحية المصارف التجارية العاملة في الأردن.
3. تحليل تأثير إدارة المطلوبات على ربحية المصارف التجارية العاملة في الأردن.
4. دراسة آثار العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل الداخلية على ربحية المصارف التجارية الأردنية.

1.4 فرضيات الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: هناك علاقة معنوية بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة.

الفرضية الرئيسة الثانية: هناك أثر معنوي لإدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية **عينة الدراسة.** وينبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر معنوي لإدارة محفظة القروض في ربحية المصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك أثر معنوي لإدارة محفظة الاستثمارات في ربحية المصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك أثر معنوي لإدارة الودائع الجارية في ربحية المصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة: هناك أثر معنوي لإدارة ودائع التوفير والثابتة في ربحية المصارف التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة: هناك أثر معنوي لإدارة للقروض من المؤسسات المالية في ربحية المصارف التجارية الأردنية.

1.5 منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي الكمي لدراسة كيفية تأثير إدارة المطلوبات المرتبطة بالموجودات في ربحية المصارف التجارية الأردنية.

1.6 عينة الدراسة

اشتملت عينة الدراسة على المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني والبالغ عددها (12) مصرفاً كما موضح في الجدول (1). أما الحدود الزمانية للدراسة فتمثلت بالفترة (2014 – 2023). حيث تم الاعتماد

على البيانات الثانوية المدرجة في التقارير المالية والميزانيات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة. كما تم استخدام البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي المتعلقة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (1) .المصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة

ت	المصرف	سنة التأسيس	اجمالي الموجودات لسنة 2023
-1	البنك العربي	1930	68273.97
-2	بنك الإسكان للتجارة والتنمية	1974	8676.88
-3	بنك الاتحاد	1991	7420.02
-4	بنك المال الأردني	1996	7592.5
-5	بنك القاهرة عمان	1960	3883.45
-6	البنك الأردني الكويتي	1977	5244.4
-7	البنك الأهلي الأردني	1965	3282.41
-8	بنك الأردن	1960	3037.25
-9	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	2537.5
-10	البنك التجاري الأردني	1978	1377.68
-11	البنك الاستثماري	1989	1815.67
-12	بنكABC	1989	1395.95

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة.

2. الدراسات السابقة

يُعد موضوع إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاستقرار المالي في المصارف التجارية في ظل تقلبات أسعار الفائدة والمنافسة السوقية المحتدمة. ومن هذا المنطلق، حظي تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية باهتمام واسع من قبل الباحثين والأكاديميين على المستويين الإقليمي والدولي، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه هذه الإدارة في الموازنة بين هدفي الربحية والسيولة، والتحوط من المخاطر المالية التي قد تهدد المركز المالي للمصرف. يستهدف هذا الجزء من الدراسة استعراض مجموعة من الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت متغيرات إدارة الموجودات والمطلوبات، مع التركيز على المنهجيات والأساليب القياسية التي تم استخدامها، مثل نموذج المحاسبة الإحصائية للتكاليف (SCA) ونماذج الانحدار الخطي، لقياس تأثير هذه الإدارة على الربحية المصرفية. إذ هدفت دراسة Novickytė & Petraitytė (2014) إلى تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات في القطاع المصرفي الليتواني للفترة (2000–2013). واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال ربط أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمتغيرات البيئة الخارجية

ودورات الأعمال الاقتصادية، مع التركيز على مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، وإدارة الميزانية، وقد أظهرت النتائج أن المصارف تميل إلى زيادة مستويات المخاطرة خلال فترات النمو الاقتصادي وقبيل الأزمات، مما يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الهيكلية في الميزانيات. كما تبين أن دورات الموجودات والمطلوبات لا تتطابق دائماً مع دورات النشاط الاقتصادي، وهو ما يعكس دور الإدارة المصرفية في توجيه الربحية على حساب الاستقرار أحياناً. وأكدت الدراسة أهمية تبني سياسات ديناميكية تأخذ بنظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية الكلية لضمان الاستدامة المالية. كما سعت دراسة Obari (2015) إلى تحليل أثر إدارة الموجودات والمطلوبات على ربحية المصارف التجارية الكينية خلال الفترة (2010–2014)، في ظل بيئة مصرفية تنافسية ومتغيرة. وقد اعتمدت الدراسة بيانات ثانوية وتحليل انحدار متعدد لاختبار العلاقة بين مؤشرات ALM والأداء المالي المقاس بالعائد على الموجودات (ROA)وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حجم المصرف يرتبط إيجاباً بالربحية، و بما يعكس وفورات الحجم، في حين أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع قد يؤدي إلى تراجع الأداء عند سوء إدارة السيولة، وكما خلصت النتائج إلى أن هيكل رأس المال يؤثر سلباً في بعض الحالات، خصوصاً عند الاعتماد المفرط على التمويل.

وركزت دراسة Raji& et al. (2024) على تحليل أثر إدارة الموجودات والمطلوبات على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في البورصة النيجيرية خلال المدة (2013–2022)، وذلك في ظل تزايد الأزمات المالية والمخاطر المرتبطة بالوساطة المالية. وقد اعتمدت هذه الدراسة على بيانات لعينة من المصارف التجارية النيجيرية، واستخدمت أسلوب الانحدار المعمم لمعالجة مشكلات التباين غير المتجانس والارتباط الذاتي، و تم قياس إدارة الموجودات عبر مؤشرات نسبة تغطية الموجودات ، و إجمالي الموجودات ، ودوران رأس المال العامل ، في حين تم قياس إدارة المطلوبات عبر نسبة التدفقات النقدية، ونسبة رأس المال ، والنسبة الجارية ، أما الأداء المالي فتم قياسه بمؤشر العائد على الموجودات (ROA) ،وقد اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي لكل من نسبة تغطية الموجودات و إجمالي الموجودات على الربحية، في حين كان تأثير دوران رأس المال العامل سالباً وغير معنوي. وكما تبين أن بعض مؤشرات إدارة المطلوبات تؤثر إيجاباً على الأداء، بينما أثرت نسبة رأس المال سلباً، مما يعكس أهمية تحقيق التوازن الهيكلي في الميزانية لتعزيز الربحية المصرفية.

أما دراسة Ezeana & Ezeagba (2024) ، فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين كفاءة إدارة الموجودات وربحية المصارف التجارية النيجيرية خلال المدة الزمنية الممتدة من (2014–2023).وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتصميم (Ex–post facto) استناداً إلى بيانات ثانوية مستمدة من التقارير المالية المنشورة، واستخدمت تحليل الانحدار الخطي (OLS) لاختبار الفرضيات. وقد ركزت الدراسة على مؤشرات معدل دوران الموجودات المتداولة، ومعدل دوران الموجودات الثابتة، ومعدل دوران إجمالي الموجودات، بينما تم

اعتماد العائد على الموجودات (ROA) كمؤشر للربحية. وقد خلصت نتائج الدراسة أن معدل دوران الموجودات المتداولة له تأثير إيجابي معنوي على الربحية، مما يشير إلى أهمية إدارة السيولة التشغيلية بكفاءة. في المقابل، لم يظهر تأثير معنوي لدوران الموجودات الثابتة وإجمالي الموجودات.

بالإضافة إلى ذلك، سعت دراسة (Akinselure et al., 2025) إلى التعرف على أثر المكونات الرئيسة لمخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) على الأداء المالي للبنوك التجارية في نيجيريا. وركزت الدراسة على ثلاثة أنواع رئيسة من المخاطر وهي: مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة. تمثلت عينة الدراسة بـ(11) مصرفاً تجارياً مدرج في بورصة نيجيريا للفترة (2012–2021). تم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الموجودات(ROA). أما مخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات، فتم التعبير عنها بمخاطر السيولة والمقاسة بودائع العملاء، ومخاطر الائتمان والمقاسة بالقروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء)، أما مخاطر أسعار الفائدة، تم التعبير عنها بسعر الفائدة السائد في المصرف. تم تحليل البيانات باستخدام (Pool Regression Analysis)، والاعتماد على نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model). توصلت النتائج إلى أن المكونات الثلاثة لمخاطر إدارة الموجودات والمطلوبات (السيولة، والائتمان، وأسعار الفائدة) لها تأثيراً معنوياً على الأداء المالي للبنوك النيجيرية. كما أوضحت وجود تأثير معنوي سلبي لمخاطر السيولة على العائد على الموجودات (ROA)، مما يؤكد أن تزايد أزمات السيولة يمكن ان ينجم عن منح قروض لعملاء ذوي مخاطر عالية أو بسبب عدم التوافق بين الموجودات قصيرة الأجل والمطلوبات طويلة الأجل وهذا يؤدي إلى تراجع الأداء المالي للبنوك. كما كشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي معنوي لمخاطر أسعار الفائدة على الأداء المالي، حيث تساهم حركة أسعار الفائدة المرنة في زيادة صافي دخل الفوائد وبالتالي تحسين الربحية. وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مخاطر الائتمان والأداء المالي، وهو ما يشير إلى أن الإدارة الكفؤة لسياسات منح القروض تزيد من عوائد المصارف، كونها تمثل القناة الرئيسة لتوليد الدخل. كما وجد أن نسبة الرافعة المالية لها تأثيراً إيجابياً معنوياً في تعزيز الأداء المالي نتيجة اعتماد المصارف النيجيرية على الديون لتوسيع حجم عملياتها التشغيلية. أما دراسة Agbeyinka (2025)، فقد ركزت على اختبار أثر إدارة الموجودات والمطلوبات على استمرارية المصارف التجارية النيجيرية خلال الفترة 2010–2021. واستخدمت الدراسة خمسة مؤشرات لإدارة الموجودات والمطلوبات هي: النقد وما يعادله، وصافي القروض، وصافي الموجودات الثابتة، وإجمالي الودائع، والتمويل طويل الأجل، بينما تم قياس استمرارية المصرف بنسبة كفاية رأس المال. وباستخدام تحليل الانحدار للبيانات المقطعية الزمنية، توصلت النتائج إلى أن هيكل الموجودات والمطلوبات المتمثل في النقد، وصافي القروض، وصافي الموجودات الثابتة، وإجمالي الودائع، والتمويل طويل الأجل، يؤثر تأثيراً معنوياً في استمرارية

المصارف التجارية النيجيرية. كما خلصت الدراسة إلى أن إدارة وهيكل الموجودات والمطلوبات تعد من المحددات الأساسية لاستمرارية المصارف التجارية في نيجيريا.

كما استخدم بعض الباحثين نموذج محاسبة التكاليف الإحصائي (SCA – Statistical Cost Accounting) كدالة للميزانية العمومية مثل دراسة Chishamba (2025) ودراسة(2023) Arlu & Gessesow ودراسة (2020)Owusu & Alhassan . إذ تناولت دراسة (2020)Owusu & Alhassan أثر إدارة الموجودات والمطلوبات على ربحية المصارف التجارية والمعبر عنها بصافي دخل الفوائد وصافي الربح. اشتملت عينة الدراسة على 12 مصرفاً محلياً و15 مصرفاً أجنبياً عاملاً في غانا للمدة (2007–2015). تم تطبيق نموذج محاسبة التكاليف الإحصائية (SCA) بالإضافة إلى نموذج انحدار التأثيرات الثابتة (Fixed Effects). وتم تصنيف بند الموجودات إلى ست مجموعات رئيسة، وبند المطلوبات وحقوق الملكية إلى سبع مجموعات رئيسة، مع تبويب هذه البيانات وفقاً لحجم الأرباح ونوع ملكية المصرف. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف ومكونات ميزانيتها العمومية؛ حيث أظهر تحليل الانحدار لمكونات جانبي الميزانية (الموجودات والمطلوبات) معنوية عالية، مما يعكس أهمية إدارة الموجودات والمطلوبات في تعظيم الأرباح وصياغة استراتيجيات تشغيلية أفضل. أما دراسة(2023) Gessesow & Venkateswarlu ، فقد سعت إلى قياس تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات على ربحية المصارف الخاصة في إثيوبيا خلال المدة (2013–2022)، تم توظيف نموذج محاسبة التكاليف الإحصائية (SCA) باستخدام تحليل الانحدار العشوائي. وكما ركزت الدراسة على تحليل مكونات الموجودات (القروض، الاستثمارات، الموجودات الثابتة) ومكونات المطلوبات (الودائع بمختلف أنواعها)، مع اعتماد العائد على الموجودات كمؤشر للأداء

المالي، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن القروض والاستثمارات ذات تأثير إيجابي معنوي على الربحية، مما يعكس أهمية توظيف الموارد في أنشطة مدرة للدخل. في المقابل، وتبين أن بعض أنواع الودائع تمارس تأثيراً سلبياً عند ارتفاع كلفتها التمويلية، وأكدت الدراسة أن تحقيق التوازن بين مصادر التمويل واستخداماته يمثل شرطاً أساسياً لتعظيم العائد وتقليل المخاطر. وسعت دراسة Chishamba (2025) إلى تقييم أثر إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) على ربحية المصارف التجارية في زيمبابوي، وذلك باستخدام الإطار القياسي للمحاسبة الإحصائية للتكاليف (SCA). وسعت الدراسة إلى التحقق من مدى قدرة استراتيجيات الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات على تحسين تخصيص الموارد، والحد من حالات فشل المصارف، وتعزيز الأداء المالي في البيئات الاقتصادية المتقلبة. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم تحليل بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data) لـ 15 بنكاً تجارياً عاملاً في زيمبابوي للفترة الممتدة (2010 – 2023). واستخدمت الدراسة نموذج

الانحدار الخطي المجمع (Pooled OLS).كما تم قياس الربحية باستخدام العائد على الموجودات (ROA) كمتغير تابع، مقابل مجموعة من متغيرات إدارة الموجودات والمطلوبات والعوامل الاقتصادية الكلية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري ومعنوي لإدارة الموجودات والمطلوبات على الربحية، حيث أظهرت متغيرات إدارة الموجودات تأثيراً إيجابياً على العائد على الموجودات (ROA). في حين اظهرت النتائج أن متغيرات إدارة المطلوبات تؤثر بشكل سلبي ومعنوي على الربحية نتيجة لارتفاع تكاليف التمويل.

مما سبق يمكن تحديد الفجوة البحثية للدراسة الحالية فعلى الرغم من تزايد الاهتمام عالمياً بإدارة الموجودات والمطلوبات الّا أنه مازال محدود في البيئة العربية، فضلاً عن ذلك تناولت الدراسة الحالية سلسلة زمنية وبيانات حديثة ممتدة إلى عام 2023 ولـ 12 مصرفاً تجارياً أردنياً، واستخدام نماذج قياسية وبيانات حديثة، وهذا يسهم في سد القصور المعرفي وتقديم دراسة تحليلية معمقة في بيئة مصرفية معرضة للازمات المالية والمخاطر الائتمانية.

3. الجانب النظري

يتناول هذا المبحث مفهوم وأهداف إدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات. كما تم استعراض النظريات التي تدعم العلاقة بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف.

3.1. مفهوم إدارة الموجودات والمطلوبات وأهدافها

تعرف إدارة الموجودات والمطلوبات بأنها منهج استراتيجي وإطاراً شاملاً وديناميكياً يهدف إلى قياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق التي يوجهها المصرف. وهي إدارة لهيكل الميزانية بما يُضمن تعظيم صافي أرباح الفوائد ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، ولا تقتصر وظيفة إدارة الموجودات والمطلوبات على الحماية من المخاطر فحسب، بل إن الأمان الذي تحققه إدارة الموجودات والمطلوبات يفتح أيضاً فرصاً لتعزيز صافي القيمة السوقية للمصرف. و ُتشكل مخاطر أسعار الفائدة مشكلةً كبيرةً لصافي دخل الفوائد لدى المصرف، وبالتالي ربحيته. ويمكن أن تؤدي التغييرات في أسعار الفائدة إلى تغيير صافي دخل الفائدة للمصرف بشكل كبير، اعتماداً على مدى عدم التوافق بين أوقات إعادة ضبط أسعار الفائدة للموجودات والمطلوبات. وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة أيضاً على القيمة السوقية لأسهم المصرف. وتُقاس إدارة الموجودات والمطلوبات باستخدام مخاطر الائتمان، والتي تُقاس باستخدام احتياطي خسائر القروض مقسومًا على المحفظة المُعرّضة للمخاطر(Obari,2015:2-3) .

وتهدف إدارة الموجودات والمطلوبات إلى تعظيم القيمة السوقية كهدف أساسي، أما الأهداف الفرعية فتتمثل بتحقيق التوازن والتنسيق بين خصائص وطبيعة الموارد المالية للمصرف وبين خصائص وطبيعة الاستخدامات ، فضلاً عن ذلك تعظيم الأرباح وفق مبدأ المبادلة بين العائد المستهدف ومستويات المخاطرة المقبولة التي يمكن السيطرة

عليها ، وضمان بقاء المخاطر ضمن الحدود المرسومة والسيطرة على مكونات الموجودات والمطلوبات وتحديد خصائصها من حيث الحجم والكلف والعوائد وتطوير السياسات الإدارية لغرض تقليل الكلف وتعظيم العوائد(الجبوري،2019)، فضلاً عن ذلك تهدف إلى مساعدة المصارف في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد المتاحة وتحقيق الإيرادات(Yang,2009).

إن إدارة الموجودات والمطلوبات لا تقتصر فقط على الإجراءات والمتطلبات التنظيمية ولكنها تتضمن منظور شامل ومستقبلي لإدارة الميزانية (Hyderabad,2014)، كما تتضمن اتخاذ عدة قرارات منها تحديد حجم الأموال والجهات التي سيتم اقراضها، وماهي الأوراق المالية والاستثمارات التي سيتم شراءها أو بيعها وماهي مصادر الأموال التي يجب الاعتماد عليها في تمويل تلك القرارات الإدارية (العلي، 2013).

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة لوظيفة إدارة الموجودات والمطلوبات داخل المصرف بالاتي(Gioia, 2025):

1) **إدارة مخاطر الفائدة:** حماية صافي دخل الفوائد (NII) والقيمة الاقتصادية للمصرف من تقلبات الأسواق.
2) **ضمان السيولة والتمويل:** التأكد من قدرة المصرف على السداد وتلبية السحوبات في أوقات الأزمات.
3) **الحفاظ على رأس المال وتحسين العوائد** :حماية قاعدة رأس مال المصرف عبر تجنب الخسائر غير المبررة الناتجة عن تقييم الموجودات بالقيمة السوقية والالتزام بالمعايير الدولية (مثل بازل) لتقليل خسائر السوق وتحسين هامش الأرباح
4) **الامتثال التنظيمي والحوكمة** :تقديم تقارير دورية شفافة وإشراف دقيق على المخاطر إلى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة، والجهات التنظيمية.
5) **التوجيه الاستراتيجي والجاهزية للسيناريوهات:** استخدام تحليل السيناريوهات واختبارات الجهد لامتصاص الصدمات السلبية. وتعديل الميزانية العمومية بشكل استباقي لمواجهة الصدمات الاقتصادية قبل حدوثها.

3.2 استراتيجيات إدارة الموجودات والمطلوبات

هناك عدة مراحل مرت بها المصارف التجارية في إدارة موجوداتها ومطلوباتها تمثلت بالتالي:

1) **مرحلة التركيز على الموجودات (استراتيجية إدارة الموجودات):** تركيز الإدارة يكون في هذه المرحلة على جانب الموجودات من الميزانية أكثر من جانب المطلوبات، فعندما يكون هناك فائض في مصادر التمويل من ودائع وغيرها، فإن إدارة المصرف لا تواجه مشكلة في توفير أو تعبئة المصادر المالية وإنما تواجه مشكلة في كيفية الحصول على فرص لتوظيف تلك الأموال (الجبوري،2019).

2) **مرحلة التركيز على جانب المطلوبات (استراتيجية إدارة المطلوبات):** عندما يحدث نقص في مصادر التمويل ويزداد

الطلب على الائتمان وتتوفر الفرص الاستثمارية وتكون هناك منافسة شديدة في السوق المالية والنقدية، فإن إدارة المصرف تركز هنا على جانب المطلوبات بهدف البحث عن مصادر جديدة للتمويل لإشباع الطلب على الأموال واستغلال الفرص الاستثمارية (العلي،2013).

3) **مرحلة الأموال الشاملة:** ويعتبر هذا المدخل المتوازن لإدارة الأموال، إذ تركز الإدارة على جانبي الميزانية لتحقيق العائد وتعظيم القيمة السوقية، وتُعد هذه المرحلة عملية متناسقة داخلياً للسيطرة على مزيج وحجوم وكلف كل من الموجودات والمطلوبات وتحقيق أهداف المصرف (الجبوري،2019).

3.3 نظريات إدارة الموجودات والمطلوبات

هناك مجموعة من النظريات التي تدعم العلاقة بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف. وهذه النظريات هي:

1. **نظرية تفضيل السيولة (Liquidity Preference Theory):** تُعد من النظريات النقدية المهمة التي تفسر سلوك الأفراد في الاحتفاظ بالنقود بدلاً من استثمارها في الموجودات الأخرى. وتفترض هذه النظرية أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود بدرجات مختلفة تبعاً لمستوى عدم اليقين في الاقتصاد ومستوى أسعار الفائدة. إذ يرى الفكر الاقتصادي أن الطلب على النقود لا يرتبط فقط بوظيفة التبادل، بل يتأثر أيضاً بدوافع أخرى مثل الاحتياط والمضاربة، وتشير النظرية إلى أن الأفراد يحتفظون بالنقود لعدة دوافع رئيسة، أهمها دافع المعاملات الذي يرتبط بالحاجة إلى النقود لتغطية النفقات اليومية، ودافع الاحتياط لمواجهة الظروف الطارئة، إضافة إلى دافع المضاربة الذي يرتبط بتوقعات تغير أسعار الفائدة في المستقبل. ويترتب على ذلك أن الطلب على النقود يتغير تبعاً للتغيرات في مستوى الدخل وأسعار الفائدة والظروف الاقتصادية العامة (عبيد، 2016). وتوضح أغلب الدراسات الحديثة أن مفهوم تفضيل السيولة يرتبط بتحليل الاستقرار المالي وسلوك المستثمرين في الأسواق المالية المعاصرة، اذ يميل الأفراد والمصارف إلى زيادة احتفاظهم بالنقود أو الموجودات السائلة عندما ترتفع مستويات المخاطر أو تتزايد حالة عدم اليقين الاقتصادي .وأن الطلب على السيولة يرتبط بدرجة كبيرة بتوقعات المستثمرين بشأن التغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة وأسعار الموجودات المالية(Culham, 2020) . على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها نظرية تفضيل السيولة في

تفسير الطلب على النقود، إلا أن بعض النماذج النقدية التقليدية التي استندت إليها واجهت انتقادات عدة، إذ أن معادلة التبادل التي قدمها فيشر لم تكن قادرة على تفسير جميع التغيرات الاقتصادية المتعلقة بمستوى الأسعار والتضخم بشكل دقيق، مما أدى إلى تطوير نماذج أخرى مثل معادلة كامبردج لتحليل الطلب على النقود بصورة أكثر واقعية (عبيد، 2016) .

2. **نظرية الدخل المتوقع (Anticipated Income Theory):** وتأتي هذه النظرية من مبدأ أن الحفاظ على السيولة يعتمد على الدخل المتوقع من النشاط، ويجب أن تذهب قروض المصرف للمجالات ذات الدخل المرتفع والمتوقع لنجاح مشروعاتها، إذ بإمكان المصارف أن تدخل مجال القروض طويلة الأجَل لمنحها للمشروعات الاستثمارية والقروض العقارية والقروض المخصصة لمواجهة الاستهلاك وليس من الضروري الاقتصار على القروض قصيرة الأجَل (عثمان، 2009).
3. **نظرية المقايضة(Barter Theory)** : تُعد المقايضة من أقدم أشكال التبادل الاقتصادي التي عرفها الإنسان قبل ظهور النقود، إذ كان الأفراد يتبادلون السلع والخدمات مباشرة دون استخدام وسيلة نقدية وسيطة. ويعني ذلك أن كل طرف يقدم سلعة أو خدمة مقابل سلعة أو خدمة أخرى تعادلها في القيمة، وتقوم المقايضة على مبدأ التبادل المباشر بين طرفين أو أكثر، بحيث يحصل كل طرف على ما يحتاجه مقابل ما يقدمه للطرف الآخر، دون اللجوء إلى النقود كوسيط في عملية التبادل. وقد لعب هذا النظام دوراً مهماً في المراحل الأولى من تطور النشاط الاقتصادي عندما كانت السلع محدودة وحاجات الإنسان بسيطة . وعلى الرغم أن نظام المقايضة يمثل أحد أقدم أشكال التبادل الاقتصادي، إلا أنه واجه العديد من المشكلات التي قللت من استخدامه في الاقتصاد الحديث، إذ يعتمد على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون وجود وسيط نقدي، الأمر الذي يجعل عملية التبادل أكثر تعقيداً ويؤدي إلى صعوبة تحقيق التوازن بين الأطراف المتبادلة، كما أن تطور النشاط الاقتصادي واتساع حجم المعاملات التجارية أدى إلى تراجع الاعتماد على نظام المقايضة، إذ أصبحت النقود الوسيلة الأكثر كفاءة في تسهيل عمليات التبادل الاقتصادي وتنظيم المعاملات التجارية بين الأفراد (عبد والفحام، 2022) .
4. **نظرية المحفظة (Portfolio Theory)** :تُعد نظرية المحفظة الاستثمارية من أهم النظريات في مجال الاستثمار وإدارة المخاطر، وقد قدمها الاقتصادي هاري ماركويتز، إذ ركزت هذه النظرية على كيفية تكوين محفظة استثمارية تحقق أفضل توازن ممكن بين العائد والمخاطر، وتعتمد هذه النظرية على مبدأ التنويع الاستثماري الذي يهدف إلى تقليل المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات على عدة موجودات مالية مختلفة ، وتنطلق النظرية من فرضية أساسية مفادها أن المستثمر يسعى إلى تعظيم العائد المتوقع لمحفظته

الاستثمارية عند مستوى معين من المخاطر، أو تقليل المخاطر عند مستوى معين من العائد المتوقع. ويتم قياس المخاطر في هذه النظرية عادة باستخدام التباين أو الانحراف المعياري لعوائد الموجودات المالية. وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لنظرية المحفظة الحديثة في تحليل الاستثمار وإدارة المحافظ المالية، إلا أنها تعرضت لعدد من الانتقادات، ومن أبرزها اعتمادها على الانحراف المعياري أو التباين كمقياس رئيس للمخاطر، وهو ما قد لا يعكس جميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الأسواق المالية ، كما أن هذه النظرية تواجه صعوبة في التعامل مع المخاطر غير المتوقعة أو ما يسمى بالمخاطر السلبية، الأمر الذي دفع الباحثين إلى تطوير نماذج أخرى مثل نظرية المحفظة ما بعد الحداثة التي تأخذ في الاعتبار مخاطرة الجانب السلبي عند تقييم الاستثمارات(المياحي والأسدي، 2025) .

5. **نظرية القرض التجاري (Commercial Loan Theory)**: ركزت هذه النظرية على تقديم المصرف قروض قصيرة الأجَل سريعة السيولة لتمويل الانتاج الصناعي، وكانت فكرة أدم سميث في كتاب ثروة الأمم حيث يتم تحويل الموجودات

إلى سيولة وبسرعة، وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات بسبب عدم ضمان سهولة بيع السلع الممولة وتحويلها عند الحاجة إلى نقود وخاصة في وضع الكساد الاقتصادي(عثمان،2009).

4. الجانب العملي

يسعى هذا المبحث إلى التحقق من تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية. تم الاعتماد على برنامج Stata–15 لتحليل البيانات المُجمّعة. واستعرض هذا المبحث الأسلوب الإحصائي المستخدم تلاها عرض الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة لتقديم لمحة عامة عن البيانات المالية ذات العلاقة بالبحث. بعد ذلك سنتناول منهج تحليل البيانات والكشف عن مدى استقراريه متغيرات البحث وكشف تحليل الارتباط عن العلاقة بين الربحية (ROA) ومتغيرات إدارة الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى اختبار مشكلة التداخل الخطي وأخيراً، تمّ عرض ومناقشة نتائج اختبارات وتحليلات الانحدار المختلفة بهدف التوصل إلى فهم العلاقة والاثر بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف التجارية الأردنية.

4.1 الأسلوب الاحصائي المستخدم

تم توظيف نموذج محاسبة التكاليف الإحصائي (SCA – Statistical Cost Accounting) اعتماداً على الدراسات السابقة مثل دراسة Chishamba (2025) ودراسة(2023) Arlu & Gessesow ودراسة

Owusu & Alhassan(2020) ، لتقييم تأثير متغير إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) في محاولة لمعرفة كم يربح المصرف من كل دينار يستثمر في الموجودات وكم يكلفه كل دينار مقترض في المطلوبات. وتتمثل موجودات بالقروض والاستثمارات والنقد المدرة للأرباح أما المطلوبات فتتمثل بالودائع والقروض من المصارف الأخرى والتي تمثل تكلفة للمصرف.

يُعد نموذج محاسبة التكاليف الإحصائية (SCA) أحد الأدوات الاقتصادية والقياسية المهمة والمستخدمة في التحليل المالي والمصرفي. تم تطوير هذا النموذج كأداة لتقدير التكاليف والإيرادات الضمنية المرتبطة ببنود الميزانية العمومية في المصارف، والتي لا تظهر بشكل مباشر أو مفصل في القوائم المالية التقليدية.

تم تطوير هذا النموذج وتطبيقه لأول مرة في القطاع المصرفي من قبل الباحثين (Zoellner &Hester) في عام 1966. واقترحا هذا النموذج كبديل عملي للتغلب على مشكلة عدم تخصيص التكاليف والإيرادات المشتركة في المصارف. ووفقًا لنموذج SCA، يكون معدل العائد على مكونات الجانب الأيسر من الميزانية العمومية موجبًا، ولكل بند فيه قيمة مختلفة، والعكس صحيح بالنسبة لمكون الجانب الأيسر. بالإضافة إلى ذلك، يرتكز الأساس النظري لنموذج SCA على فكرة أن ربحية المصارف التجارية قد تتأثر بإدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) إما إيجابًا أو سلبًا، وذلك بناءً على متغيرات أخرى مثل الظروف الاقتصادية (التضخم والناتج المحلي الإجمالي). إذ أن إدخال تعديلات على النموذج التقليدي لتحليل التكلفة والعائد (SCA) من خلال دمج عناصر الاقتصاد الكلي يمكن أن يساعد في تفسير الواقع الاقتصادي المتقلب.

ولاختبار تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات على ربحية المصارف التجارية الأردنية المعبر عنها بالعائد على الموجودات (ROA)، تم جمع البيانات المالية والتقارير السنوية لـ 13مصرفاً تجارياً عاملاً في الأردن. وامتدت فترة الدراسة من 2014 إلى 2023. تم إجراء التحليل باستخدام برنامج Stata–15. تم توظيف نماذج انحدار الـ Panel Data بنماذج الثلاثة نموذج الانحدار التجميعي Ordinary Least Squares (OLS)، والانحدار الثابت Fixed Effects Model (FEM)، والانحدار العشوائي(GLS) Generalized Least Squares. وبعد اجراء اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي الأثر الثابت والأثر العشوائي وبالاعتماد على مستوى المعنوية(probability) الخاصة بـ (Chi–Square) لتحديد النموذج المناسب الأكثر دقة، تم اختيار نموذج التأثيرات الثابتة. ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالصيغة الاتية:

$$ROA_{\mathrm{it}} = \alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{LOAN} + \alpha_2 \mathrm{ISP} + \alpha_3 \mathrm{SFD} + \alpha_4 \mathrm{DD} + \alpha_5 \mathrm{OL} + \alpha_6 \mathrm{GPD} + \alpha_7 \mathrm{SIZE} + \alpha_8 \mathrm{CAR} + \alpha_9 \mathrm{NPL} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROA_{it} : نسبة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات لقياس الربحية

LOAN: نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات(هيكل الموجودات).

ISP: نسبة الاستثمار في محفظة الأوراق المالية إلى إجمالي الموجودات(هيكل الموجودات).

SFD: نسبة ودائع التوفير والثابتة إلى إجمالي الموجودات(هيكل المطلوبات).

DD: نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الموجودات(هيكل المطلوبات).

OL: نسبة القروض من المؤسسات المالية الأخرى إلى إجمالي الموجودات(هيكل المطلوبات).

GPD: الناتج المحلي الإجمالي (متغير ضابط).

أما المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف فتمثلت بالآتي:

SIZE: اللوغارتيم الطبيعي لإجمالي موجودات المصرف (حجم المصرف).

CAR: رأس المال إلى إجمالي الموجودات (كفاية رأس المال).

NPL: نسبة القروض غير العاملة إلى القروض (جودة محفظة القروض).

α_0 : الثابت الخاص بكل مصرف (الآثار الفردية الثابتة)، ويعبر عن خصائصه الفريدة غير المتغيرة عبر الزمن.

α: معامل الانحدار الذي يقيس مقدار التغير في العائد على الموجودات (ROA) نتيجة تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

ε_{it}: حد الخطأ العشوائي.

4.2 . الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يقدم هذا القسم الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة ، تم جمع إجمالي 120 مشاهدة لكل متغير. كما تم معالجة القيم الشاذة (Winsorization) عند مستوى 5%. وبالنظر إلى ربحية المصارف التجارية الأردنية كما موضح في الجدول (2)، بلغ متوسط قيمة العائد على الموجودات (ROA)المصارف التجارية الأردنية من عام 2014 إلى عام 2023 نسبة 1.049%. هذا يعني أن هذه المصارف تحقق عائدًا إيجابيًا على موجوداتها. ويتراوح العائد على الموجودات بين 0.256% كحد أدنى و1.717% كحد أقصى؛ وبالتالي، لا توجد اختلافات كبيرة في الربحية بين المصارف خلال فترة الدراسة. فيما يتعلق بإدارة الموجودات، تمثل محفظة القروض والسلف (LOAN)ما معدله 50.5٪ من الموجودات التي تحتفظ بها المصارف التجارية. وهذا يشير إلى أن القروض والسلف تشكل أكثر من نصف الموجودات التي تحتفظ بها المصارف. وهذا يوضح أن المصارف المدروسة تعطي

أولوية عالية لأنشطة الإقراض. من ناحية أخرى، يُظهر الانحراف المعياري (6.195٪) لمحفظة القروض والسلف. تليها محفظة الاستثمار في الأوراق المالية (IS) بمتوسط (23.5٪). فيما يتعلق بمطلوبات المصارف، تُشكل ودائع التوفير الثابتة (SFD) نسبةً كبيرةً (48.143% في المتوسط)، تليها الودائع تحت الطلب بمتوسط 16.7%، ثم القروض من المؤسسات المالية الأخرى بمتوسط 4.743%. كما بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي 2.018. أما المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف، فقد بلغ متوسط حجم المصرف 3.51 بانحراف معياري 0.447 مما يشير إلى أن المصارف المدروسة متقاربة بالحجم. وبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 13.49%. أما نسبة القروض غير العاملة فكانت (5.801%) بانحراف معياري (2.431) يعكس التباين في سياسات إدارة المخاطر بين المصارف التجارية.

الجدول (2). الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA	120	1.049	.444	.256	1.717
LOAN	120	50.494	6.195	33.402	61.562
ISP	120	23.519	6.226	9.735	35.552
SFD	120	48.143	5.979	37.331	59.716
DD	120	16.703	5.488	6.463	31.77
OL	120	4.743	4.104	0	16.732
GPD	120	2.018	.021	1.985	2.057
SIZE	120	3.51	.447	2.906	4.834
CAR	120	13.491	2.725	8.37	18.8
NPF	120	5.801	2.431	.9	11.71

المصدر: اعداد الباحثون بالاستناد إلى التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف عينة الدراسة.

4.3 الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

تم اجراء اختبارات أولية كاختبار جذر الوحدة لمعرفة مستوى استقرار متغيرات الدراسة. كما أُجريت اختبارات أخرى، منها اختبار عامل تضخم التباين. وخضعت البيانات أيضًا لتحليل الارتباط. تساعد هذه الاختبارات في تحديد مدى ملاءمة البيانات للأغراض المرجوة.

1) إجراء اختبار السكون (Unit Root Test)

تم اجراء اختبار Levin–Lin–Chu (LLC) للتأكد من استقرارية متغيرات الدراسة وتجنب الانحدار الزائف. وبفرضية الاختبار الآتي:

فرضية العدم: جميع السلاسل الزمنية في اللوحة تحتوي على جذر وحدة البيانات (Non–stationary).

الفرضية البديلة :جميع السلاسل الزمنية مستقرة .(Stationary)

والجدول (3) يعرض نتائج اختبار السكون حيث يتضح أن قيمة اختبار (LLC) لكل من المتغيرات ,ROA LOAN, ISP, SFD, DD, OL, NPF, كانت مستقرة، أما متغيرات SIZE, CAR,GPD فقد استقرت عند أخذ الفرق الأول وذلك لأن قيمة (p–value) اقل من 0.05 عندها سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والقائلة بأن المتغيرات مستقرة.

الجدول (3) . نتائج اختبار جذر الوحدة

At first Difference	p-value	Statistic	At Level	p-value	Statistic	Variables
			ساكن I(0)	0.0000	-7.7747	**ROA**
			ساكن I(0)	0.0000	-6.6627	**LOAN**
			ساكن I(0)	0.0000	-4.7694	**ISP**
			ساكن I(0)	0.0000	-4.4983	**DD**
			ساكن I(0)	0.0000	-4.5712	**SFD**
			ساكن I(0)	0.0000	-5.4719	**OL**
ساكن I(1)	0.0002	-3.4993	غير ساكن	0.8636	1.0966	**SIZE**
ساكن I(1)	0.0000	-5.3711	غير ساكن	0.1227	-1.1617	**CAR**
			ساكن I(0)	0.0088	-2.3743	**NPF**
ساكن I(1)	0.0000	-19.816	غير ساكن	0.9983	2.9242	**GPD**

2) تحليل مصفوفة الارتباط:

تم اجراء تحليل الارتباط لتقييم مدى ترابط متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول (4) اتجاه العلاقة بين متغيرات إدارة الموجودات والمطلوبات والمتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف والدولة في المصارف التجارية الأردنية وربحيتها. وتشير نتائج المصفوفة إلى أن معدل العائد على الموجودات يرتبط سلبيا بمتغيرات الموجودات المعبر عنها بالقروض والاستثمار في الأوراق المالية، كما يرتبط سلبيًا بمتغيرات المطلوبات والمتمثلة بودائع التوفير والثابتة ومصادر الأموال الأخرى غير الودائع. في حين ارتبطت الودائع الجارية بشكل إيجابي معنوي مع ربحية المصارف التجارية الأردنية. أما بالنسبة للمتغيرات الخاصة بالمصرف، وجدت الدراسة أن نسبة كفاية رأس المال ترتبط بشكل إيجابي ومعنوي مع ربحية المصارف التجارية. أما الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتبط بشكل سلبي ومعنوي مع الربحية المصرفية. بناءً عليه نؤيد قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على " هناك علاقة معنوية بين إدارة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة". كما اشارت نتائج تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، إلى محدودية علاقات الارتباط فيما بينها، ومن هنا يمكن الاستدلال على عدم وجود الارتباط التام بين المتغيرات المدروسة، بما يؤكد صلاحيتها للتقدير وابتعادها عن مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة.

الجدول (4) .مصفوفة ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة والتابعة

Variables	ROA	LOAN	ISP	SFD	DD	OL	GPD	SIZE	CAR	NPF
ROA	1.000									
LOAN	-0.087	1.000								
	(0.344)									
ISP	-0.151*	-0.600*	1.000							
	(0.100)	(0.000)								
SFD	-0.221*	0.420*	-0.016	1.000						
	(0.015)	(0.000)	(0.859)							
DD	0.297*	-0.145	-0.306*	-0.628*	1.000					
	(0.001)	(0.114)	(0.001)	(0.000)						
OL	-0.233*	0.224*	0.025	0.074	-0.359*	1.000				
	(0.010)	(0.014)	(0.789)	(0.422)	(0.000)					
GPD	-0.303*	0.172*	-0.012	0.080	-0.114	0.489*	1.000			
	(0.001)	(0.060)	(0.894)	(0.385)	(0.215)	(0.000)				
SIZE	0.065	-0.192*	-0.012	-0.390*	0.647*	-0.382*	0.161*	1.000		
	(0.479)	(0.036)	(0.895)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.079)			
CAR	0.451*	0.157*	-0.438*	-0.461*	0.463*	-0.240*	-0.282*	0.187*	1.000	
	(0.000)	(0.086)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.008)	(0.002)	(0.041)		
NPF	0.068	0.234*	-0.283*	-0.176*	0.409*	-0.117	-0.117	0.163*	0.478*	1.000
	(0.458)	(0.010)	(0.002)	(0.054)	(0.000)	(0.204)	(0.204)	(0.075)	(0.000)	

المصدر: إعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات Stata-15. ** p<0.1, ** p<0.05, ** p<0.01*

3) اختبار مشكلة التداخل الخطي المتعدد

بهدف الكشف عن وجود مشكلة التداخل في علاقات التأثير بين المتغيرات التنبؤية والمتغير التابع، تم إيجاد قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) ومعامل السماحية (Tolerance). ويوضح الجدول (5) أن جميع قيم (VIF) أقل من 10 مما يدل على أنه لا يوجد هناك علاقات خطية بين المتغيرات التنبؤية، كما أن قيم معامل السماحية (Tolerance) كان أكبر من 0.1 مما يدل كذلك على عدم وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين المتغيرات التنبؤية. وهذا ما يتفق مع الافتراضات التي تنص على أن لا يكون هناك ارتباط خطي متعدد كبير في المتغيرات المستقلة لإجراء تحليل الانحدار.

الجدول (5). نتائج اختبار كشف مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة باستخدام معامل تضخم التباين (VIF)

Variable	VIF	1/VIF
DD	3.91	0.255883
SFD	3.05	0.328028
LOAN	2.66	0.375939
SIZE	2.56	0.390211
ISP	2.44	0.409311
CAR	2.35	0.425756
OL	2.14	0.468130
GPD	1.88	0.531017
NPF	1.55	0.644452
Mean VIF	2.50	

المصدر: مخرجات البرمجة الجاهزةStata-15 .

4.4. مناقشة وتحليل نتائج تأثير إدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية

بعد اجراء عدد من الاختبارات على متغيرات الدراسة، تم تقدير أثر المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد باستخدام نماذج انحدار البيانات المزدوجة الثلاثة، نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج الانحدار ذو التأثير الثابت (FEM)، واخيراً نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (REM). كما تم توظيف اختبار Hausman للمقارنة بين نموذجي الأثر الثابت (Fixed Model)، والأثر العشوائي (Random Model)، واختيار النموذج الأكثر معنوية ودقة ووفقاً لنتائج الاختبار المدرجة في الجدول (6) تم اختيار نموذج الأثر الثابت حيث جاءت قيمة (prop. =0.0292) أقل من 0.05 ، وهو ما يفيد بضرورة رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج (Fixed Model)) هو الأفضل.

ووجدت النتائج أن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية لها تأثير إيجابي ومعنوي في العائد على الموجودات. وهذا يعكس علاقة إيجابية بين كفاءة إدارة الاستثمار وربحية المصارف التجارية. بالإضافة إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الودائع الجارية والعائد على الموجودات. وهذا يُشير إلى أن المصارف التي لديها نسبة عالية من التمويل منخفض التكلفة تتمتع بربحية أعلى ومرونة أكبر. وهذا يتوافق مع "نظرية إدارة

المطلوبات"، حيث يؤدي تقليل تكلفة الأموال إلى تعزيز هامش صافي الفائدة. كما وجدت الدراسة أن القروض من المؤسسات المالية الأخرى أي تمويل غير الودائع تؤثر بشكل سلبي ومعنوي في ربحية المصارف التجارية. وتشير هذه النتيجة إلى أن اعتماد المصارف على التمويل غير الودائع غالباً ما تواجه تكاليف عالية وهامش ربح أقل. بناءً على ما تقدم نؤيد قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص إلى أن " هناك أثر معنوي لإدارة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة".

وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الموجودات. ويشير ذلك إلى أن الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الخارجية التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية. إذ يعزز الازدهار الاقتصادي من فرص الاستثمار ويزيد الطلب على القروض بالإضافة إلى تحسين قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم مما يقلل من المخصصات الخاصة بخسائر القروض والاستثمار في الأوراق المالية وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية. أما فيما يتعلق بالخصائص الخاصة بالمصرف، كشفت النتائج أن نسبة القروض المتعثرة تؤثر بشكل سلبي ومعنوي في العائد على الموجودات. مما يشير إلى أن مخاطر الائتمان من العوامل الرئيسة المؤثرة بشكل سلبي على ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة. فزيادة نسبة القروض المتعثرة تتطلب مخصصات خسائر قروض عالية، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل بشكل مباشر.

الجدول (6) . نتائج تقدير أثر إدارة الموجودات والمطلوبات على الربحية (ROA) المصارف التجارية الأردنية

Variables	FE Model	RE Model
LOAN	-0.00927	0.00584
	(0.0140)	(0.0120)
ISP	0.0231	0.0110
	(0.0111)**	(0.0106)
SFD	-0.00364	-0.00833
	(0.0114)	(0.0109)
DD	0.0174	0.0273
	(0.0182)*	(0.0145)*
OL	-0.0472	-0.0257
	(0.0159)***	(0.0139)*
GPD	10.13	7.338
	(5.609)*	(5.644)
SIZE	0.368	0.430
	(0.853)	(0.869)
CAR	0.0210	0.0193
	(0.0315)	(0.0326)
NPF	-0.0493	-0.0447
	(0.0223)**	(0.0213)**
Constant	1.345	0.764
	(1.159)	(1.028)
Observations	120	120

Number of id	12	12
R-squared	25.6	22.28
Hausman –Test		
Chi2(9)	18.52	
Prob > chi2	0.0292	

المصدر: اعداد الباحثون بالاعتماد على مخرجات البرمجة الجاهزةStata-15 .

**** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1*

الاستنتاجات والمقترحات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1) إن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية له تأثير إيجابي ومعنوي في العائد على الموجودات. وهذا يشير إلى علاقة إيجابية بين كفاءة إدارة الاستثمار وربحية المصارف التجارية.
2) هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الودائع الجارية والعائد على الموجودات. يشير هذا إلى أن المصارف التي لديها نسبة عالية من التمويل منخفض التكلفة تتمتع بربحية أعلى ومرونة أكبر
3) تؤثر القروض من المؤسسات المالية الاخرى أي تمويل غير الودائع بشكل سلبي ومعنوي في ربحية المصارف التجارية. وتشير هذه النتيجة إلى أن اعتماد المصارف على التمويل غير الودائع غالباً ما تواجه تكاليف عالية وهامش ربح أقل.
4) وجود أثر إيجابي ومعنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي على العائد على الموجودات. اذ يُعد الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الخارجية التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية. إذ يعزز الازدهار الاقتصادي من فرص الاستثمار ويزيد الطلب على القروض بالإضافة إلى تحسين قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم مما يقلل من المخصصات الخاصة بخسائر القروض والاستثمار في الأوراق المالية وبالتالي زيادة ربحية المصارف التجارية.
5) تؤثر نسبة القروض المتعثرة بشكل عكسي ومعنوي في العائد على الموجودات. وهذا يشير إلى أن مخاطر الائتمان من العوامل الرئيسة المؤثرة بشكل سلبي في ربحية المصارف التجارية الأردنية. فزيادة نسبة القروض المتعثرة تتطلب مخصصات خسائر قروض عالية، مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل بشكل مباشر.

وتوصي الدراسة إدارات المصارف:

- ضرورة تبني استراتيجيات تسويقية لجذب المزيد من الودائع الجارية لما تتمتع به من مرونة وانخفاض في التكلفة مقارنة بمصادر الأموال الأخرى.
- ضرورة تبني سياسات ائتمانية تحوطية لمساعدة المصارف على استيعاب الصدمات دون التأثير الكبير على ربحية المصارف التجارية. والعمل على تقليل أو إدارة تأثير مخاطر أسعار الفائدة على ربحية

المصارف التجارية. تضمن الإدارة السليمة للموجودات والمطلوبات سير العمل بسلاسة وكفاءة ويساعد المصارف في التخفيف من المخاطر المالية والانخراط في مشاريع مربحة.

- أكدت الدراسة على ضرورة قيام لجان إدارة الموجودات والمطلوبات بتحسين استراتيجيات التخصيص وتحديد الموجودات ذات العوائد المرتفعة، مع العمل على خفض تكاليف التمويل لضمان تعزيز مرونة الميزانية العمومية وتحقيق الاستدامة المالية.

- **الإقرار بالشكر (Acknowledgements):**

لا احد

- **التمويل (Funding):**

لم يتم تلقي أي تمويل.

- **تضارب المصالح (Conflict of interest)**

يقر المؤلفون بعدم وجود أي تضارب في المصالح أو افصاحات ذات صلة بهذا البحث.

- **اسهامات المؤلفين (Author contributions)**

سجى فتحي محمد يونس: جمع البيانات وتحليل ومناقشة النتائج، ليلى عبد الكريم محمد: الدراسات السابقة والجانب النظري.

عبادة إبراهيم المجالي: منهجية البحث ومراجعة مسودة البحث.

- **توافر البيانات (Data availability).**

البيانات ستكون متوفرة في حالة طلبها.

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة (Ethical Approval and Consent to Participate)**

لا ينطبق (Not applicable) ، لا تتضمن هذه الدراسة تجارب سريرية على البشر أو الحيوانات، وقد تم جمع كافة بيانات الاستبيان بشكل مجهول الهوية.

- **الموافقة على النشر (Consent for Publication)**

يوافق الباحثون على النشر.

- **Arabic References**

التقارير المالية والميزانيات السنوية للمصارف التجارية الأردنية للفترة (2014 – 2023).

الجبوري، عبد العزيز شويش عبد الحميد .(2019) .*إدارة المصارف: مدخل تطبيقي* (ط. 1). الذاكرة للنشر والتوزيع.

العلي، أسعد حميد عبيد .(2013) .*إدارة المصارف التجارية: مدخل إدارة المخاطر* (ط. 1). الذاكرة للنشر والتوزيع.

عثمان، عمر محمد فهد شيخ .(2009) .*إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة* (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة دمشق بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، سورية .

عبيد، عباس خميس. (2016). تحليل وقياس العلاقة بين نسبة تفضيل السيولة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990–2014). *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (109)، 9–28. https://repository.uobaghdad.edu.iq

عبد، بارق حمزة؛ الفحام، هبة مهدي عدنان. (2022). انقضاء الإفلاس بالمقايضة .*مجلة مركز دراسات الكوفة*، 17(67)، ج1، 485–510. https://search.emarefa.net/ar

المياحي، شيماء شاكر محمود؛ الأسدي، زهراء عارف عبد الرسول. (2025). بناء وتقييم المحفظة الاستثمارية: مدخل مخاطرة الجانب السلبي .*مجلة وارث العلمية*، 7(23).

- **Arabic References are presented in Roman script (translated)**

Annual financial reports and balance sheets of Jordanian commercial banks for the period.(2023 – 2014).

Al-Jabburi, A. S. A. (2019). *Bank management: An applied approach* (1st ed.). Al-Dhakira for Publishing and Distribution.

Al-Ali, A. H. O. (2013). *Commercial bank management: A risk management approach* (1st ed.). Al-Dhakira for Publishing and Distribution.

Osman, O. M. F. S. (2009). *Asset/liability management (ALM) at traditional banks & Islamic banks: An empirical analytical comparative study* (Unpublished doctoral dissertation). Faculty of Financial and Banking Sciences, University of Damascus in cooperation with the Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Damascus, Syria.

Obaid, A. K. (2016). Analysis and measurement of the relationship between the liquidity preference ratio and the inflation rate in the Iraqi economy for the period (1990–2014). *Journal of Administration and Economics*, (109), 9–28. https://repository.uobaghdad.edu.iq

Abd, B. H., & Al-Faham, H. M. A. (2022). The termination of bankruptcy by barter . *Journal of Kufa Studies Center*, 17(67), Pt. 1, 485– 510. https://search.emarefa.net/ar

Al-Mayyah, S. S. M., & Al-Asadi, Z. A. A. (2025). Building and evaluating the investment portfolio: A downside risk approach. *Warith Scientific Journal*, 7(23).

- **English References**

Agbeyinka, I. (2025). Effect of Asset-Liability Management on Bank Survival of Selected Deposit Money Banks in Nigeria. *International Journal of Applied Research in Business and Management*, *6*(5), 1-22. https://doi.org/10.51137/wrp.ijarbm.468

Akinselure, O. P., Ayoola, T. J., Aregbesola, O. D., & Adenikinju, O. (2024). Effect of Prominent Asset Liability Management Risk Components on the Financial performance of Nigerian Commercial Banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 15(1), 280–287. https://doi.org/10.32479/ijefi.17092

Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, A. (2021). Investments. McGraw-Hill Education.

Brealey, R., Myers, S., & Allen, F. (2023). *Principles of Corporate Finance*. McGraw-Hill.

Chishamba, J. (2025). The Impact of Asset-Liability Management on Profitability: Evidence from Commercial Banks in Zimbabwe. *Acta Universitatis Danubius. Œconomica*, *21*(2), 7-36. https://www.ceeol.com

Ezeana, K. S., & Ezeagba, C. E. (2024). Asset management and profitability of listed commercial banks in Nigeria. Journal of Global Accounting, 10(3), 107–121. https://ijfabs.org/project/EGO_CHIDIOGO_published.pdf

Fayisa, I. A. (2019). Effect of asset-liability management on profitability of private commercial banks in ethiopia. *International Journal in Management & Social Science*, *7*(11), 93-110. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4844740

Gessesow, T. A., & Venkateswarlu, P. (2023). *Impact of Asset-Liability Management on Bank Profitability: Evidence from Private Commercial Banks in Ethiopia*. Seybold Report Journal, 18(05), 106–124. https://seybold-report.com

Gioia, A. (2025). Asset & Liability Management in Modern Banking: Theory, Applications, and Case Studies. AIFIRM Edizioni. https://doi.org/10.47473/2016eda0006

Novickytė, L., & Petraitytė, I. (2014). Assessment of banks asset and liability management: problems and perspectives (case of Lithuania). *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *110*, 1082-1093. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2013.12.955

Onaolapo, A. A. R., & Adegoke, K. A. (2020). Asset liability management and performance of listed deposit money banks in Nigeria. *Asian Journal of Economics, Finance and Management*, *2*(4), 40-58.

Obari, L. A. (2015). *The effect of asset liability management on profitability of commercial banks in Kenya* (Doctoral dissertation), University of Nairobi.

Owusu, F. B., & Alhassan, A. L. (2021). Asset-Liability Management and bank profitability: Statistical cost accounting analysis from an emerging market. *International Journal of Finance & Economics*, 26 (1), 1488-1502. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdfdirect/10.1002/ijfe.1860

Raji, S. A., Agbaje, A. A., Oke, A. A., & Balogun, M. A. (2025). Asset-Liability Management and Performance of Listed Deposit Money Banks in Nigeria. *Journal of Management and Business: Research and Practice*, 17(1). https://doi.org/10.54933/jmbrp-2025-17-1-3

Setiadi, P. B., Sundjoto, & Rahayu, S. (2015). The influence of asset-liability management on economic value added in commercial banks of Indonesia. *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, 5(6), 32–44. https://repository.stiemahardhika.ac.id/

Yang, X., Gondzio, J., & Grothey, A. (2010). Asset liability management modelling with risk control by stochastic dominance. *Journal of asset management*, *11*(2), 73-93. https://doi.org/10.1057/jam.2010.8

السيرة الذاتية المختصرة للمؤلفين (Authors' Biographies)

د.سجى فتحي محمد يونس أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، لديها اهتمامات بحثية في إدارة المصارف الشاملة والتقليدية والمصارف الإسلامية والاستراتيجيات المصرفية مثل الخصخصة والاندماج والاستحواذ والتنويع المصرفي ونماذج الاعمال المصرفية وحوكمة المؤسسية والاستدامة المالية. لديها العديد من البحوث العلمية المنشورة في المجلات المحلية والعالمية.

د. ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، لديها اهتمامات بحثية في إدارة المصارف والمصارف الإسلامية والتكنلوجيا والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، لديها العديد من البحوث العلمية المنشورة في المجلات المحلية والعالمية وسكوباس .

د. عبادة إبراهيم المجالي أستاذ مساعد في قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاعمال في جامعة مؤتة– المملكة العربية الأردنية، لدية اهتمامات بحثية في مجال تمويل الشركات وحوكمة الشركات والتمويل المستدام والسياسات البيئية لشركات الاعمال.